حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 302 الأثنين 17 يناير 2022

الدكتور مصطفى مدبولي:

الحكومة تستهدف ضبط الدين وتحقيق نمو اقتصادي بين 5.5 و7%

حابي

قال رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، إن نسبة الدين إلى الناتج الإجمالي المحلي تصل حاليًا إلى 91%، نزولًا من 108% قبل 4 سنوات.

وأكد مدبولي، خلال لقاء أجراه مع بي بي سي عربي أذيع مساء أمس الأحد، أنه يتم تنفيذ العديد من الإجراءات التي من شأنها الاتجاه به إلى المسار التنازلي.

وأشار إلى أنه وصل إلى 87% قبل حدوث جائحة كورونا، ومع حدوث الجائحة وصل إلى 91%، وجار الاستمرار في تنفيذ تلك الإجراءات خلال السنوات الثلاث القادمة، بالتنسيق مع العديد من المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي للتعافي من تداعيات أزمة فيروس كورونا.

ونوه في هذا الصدد إلى معرفة المجموعة الاقتصادية في الحكومة المصرية لحجم هذا التحدي، وكيفية التعامل معه، للاحتفاظ بما تحقق من معدلات وثقة في الاقتصاد المصري.

وردًا على سؤال حول كيفية التعامل مع الـ137 مليار دولار دينًا خارجيًا، والـ6 تريليونات جنيه دينًا داخليًا، أشار رئيس الوزراء إلى أن أي دولة اقتصادها ينمو في البدايات من الممكن أن تعتمد في تمويلها على عدد من المصادر منها الداخلية والخارجية، وصولًا لقوة الاقتصاد وقدرته على رد هذه المبالغ المالية، مشيرًا إلى أن أغلب النمور الآسيوية بدأت بهذا الشكل.

ولفت إلى أن أكبر اقتصاديات في العالم اليوم هي أكبر اقتصاديات مستدينة، فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى، نجد أن حجم الدين بها كبير، قائلًا: "الأهم ليس النظر إلى رقم الدين كرقم، ولكن الأهم كم يمثل من الاقتصاد كنسبة، وكذا من الناتج المحلي الإجمالي".

وأشار إلى أنه فيما يتعلق بالدين الخارجي ما زلنا في إطار الحدود الآمنة التي تصل إلى 32% من الناتج المحلي الإجمالي، بل وأقل.

وأكد أنه من التحديات التي مررنا بها خلال الفترة الماضية، إلا اننا نستهدف خلال السنوات الثلاث القادمة ضبط الدين الداخلي والخارجي، إلى جانب العمل على تحقيق المسار الخاص بالنمو الاقتصادي، بنسب لا تقل عن 5.5 إلى 7%.

وفي سياق آخر، قال رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي إن المواطن العادي يشعر بمدى الاختلاف الكبير، من خلال الحجم الهائل من الخدمات التي يلمسها على الأرض؛ فالمواطن المصري كان يشكو من فقر الخدمات، واليوم تغير الأمر، الأمر الذي يعكسه توصيل المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والغاز، والحجم الضخم لمشروعات الإسكان، الذي تم تنفيذه لفئة الشباب، ومحدودي الدخل، وتطوير المناطق غير الآمنة التي تمت إتاحة أكثر من 300 الف وحدة للاقتصاد المصري، حيث تمثل تلك المؤسسات أقل من 1%.

وأوضح أن مؤسسات القوات المسلحة تواجدت خلال الفترة الاستثنائية التي مرت بها البلاد في قطاعات لم يكن موجودًا بها القطاع الخاص، أو متواجد بنسبة قليلة جدًا، لا تلبي احتياجات الاقتصاد المصري، حيث كان يتم الاستيراد بكميات هائلة والسداد بعملة صعبة في بعض الصناعات؛ نتيجة لعدم قدرة القطاع الخاص على تغطية أكثر من 10 إلى 19، كما من المتوقع تحقيق 5.6%".

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء

ونفى رئيس الوزراء ما ذكر من كون الوحدة السكنية للإسكان الاجتماعي تتكلف نصف مليون جنيه، بينما الحد الأدنى للأجور يراد رفعه إلى 2400 جنيه في الشهر، مؤكدًا أن الدولة المصرية تطرح وحدات الإسكان الإجتماعي بأسعار مدعمة بصورة كبيرة جدًا فالوحدة تتكلف نصف مليون جنيه، ولكن لا تتيحها الدولة للشباب بهذا السعر.

ولفت إلى أن آخر الوحدات المعروضة كانت بسعر 300 ألف جنيه، بأقساط على أكثر من 25 سنة، وبمقدم بسيط جدًا، مشيرًا إلى أن القسط يبدأ من 800 جنيه، ما يمثل أقل من إيجار شقة في المناطق العشوائية أو منخفضة التكلفة.

وأكد مدبولي أن البرنامج الأهم فيما يخص الإسكان، بصفته خبيرًا في التخطيط العمراني، والذي لم يتم تنفيذه في أي دولة في العالم، ويتحقق في مصر، هو تطوير المناطق غير الآمنة، والتي كان يطلق عليها "العشش"، حيث نفذتها الدولة بالكامل، وتتكلف الشقة على الدولة أكثر من 600 ألف جنيه، وتمنح مجهزة ومفروشة دون مقابل للأسر، وكل ما يدفعونه إيجار يصل إلى 300 جنيه، يمثل فقط الصيانة الخاصة بتلك الوحدة.

وفي سؤال حول شكوى بعض المواطنين من الغلاء، والتضخم، وارتفاع أسعار بعض السلع، وشكوى الشباب من البطالة، أكد الدكتور مصطفى مدبولي أن الأرقام تعكس حجم ما تحقق في الدولة المصرية، مشيرًا إلى أنه في عامي 2011 و 2012 كانت نسب البطالة تتجاوز 13%، وكان التضخم مع الوضع الاقتصادي حينها قد بلغ 30 أو 33%، وذلك عندما بدأنا الإصلاح الاقتصادي، الذي كنا مجبرين عليه، بسبب الظروف السياسية الاستثنائية التي مرت بها الدولة، وحالة عدم الاستقرار.

وأشار إلى أنه حتى العام الماضي كان التضخم 4.2%، و 4.3%، وهي درجة لم تحدث، مضيفًا أننا في النصف الأول من العام المالي نستهدف متوسط معدل نمو من 6 إلى 6.5%، وهذا الرقم مدفوع في الأساس بموجة التضخم العالمية، مؤكدًا أنه على العكس، فإن ما حدث في مصر كان تأثيره أقل بكثير مما حدث في دول أخرى متقدمة.

وحول ما إذا كانت الحكومة تعتمد فقط على الأرقام، فأجاب رئيس الوزراء قائلًا: "إن جميع أعضاء الحكومة متواجدون في الشارع مع المواطنين"، لافتًا إلى حرصه على الاستمرار في القيام بالزيارات والجولات الميدانية على مستوى الجمهورية.

كما نوه مدبولي إلى الجولات الميدانية التي يجريها الرئيس عبد الفتاح السيسي، والتي يحرص خلالها على مقابلة المواطنين للتعرف على المشكلات التي تواجههم والعمل على حلها.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي أن أعضاء الحكومة ليسوا منفصلين عن الشعب المصري، لأنهم جاؤوا من أبناء هذا الشعب العظيم، وأنهم يعون حجم التحديات والمشاكل المتراكمة التي تواجه مصر، قائلًا: "الأهم هو التحرك لحل هذه المشاكل والتغلب على تلك التحديات.. وأن هذا هو ما يعطي الأمل للمواطنين أن هناك تغييرًا إيجابيًا يحدث".

مدبولي: مصر تعتمد بشكل كبير في اقتصادها على القطاع الخاص

طرح شركات تابعة للقوات المسلحة بالقطاع المدني في البورصة

حابي

أكد رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أن الدولة المصرية تعتمد بشكل كبير في اقتصادها على القطاع الخاص، وستظل تعتمد عليه.

وأضاف مدبولي، خلال لقاء مع بي بي سي عربي أذيع مساء أمس الأحد، أن حجم المؤسسات التابعة للقوات المسلحة لا تمثل شيئًا بالنسبة

حجم مؤسسات القوات المسلحة في الاقتصاد المصري أقل من 1%

في البورصة المصرية، وللشراكة مع القطاع الخاص، مثلها مثل شركات قطاع الأعمال والشركات التابعة للحكومة التي بدأ طرحها كشركة "إي فينانس" والتي كانت مملوكة بالكامل للدولة المصرية، وتم طرح 25% منها.

ونوه إلى أن الدولة المصرية تستهدف خلال العام القادم طرح عدد كبير من الشركات الحكومية؛ منهاً شركات تابعة للقوات المسلحة التي تعمل في القطاع المدني.

ASPIRE HOLDING™

وزير المالية:

إضافة أكثر من 100 خدمة طبية جديدة لنظام التأمين الصحي الشامل

حابي

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، أنه سيتم إضافة أكثر من 100 خدمة طبية جديدة للمنتفعين بنظام التأمين الصحي الشامل خلال 6 أشهر، فى النسخة الرابعة من قائمة أسعار الخدمات الطبية.

وأوضح أن القانون اختص اللجنة الدائمة لتسعير الخدمات الطبية الصادر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، دون غيرها، بوضع لائحة الأسعار، وتلك هي الملزمة والتي تمثل الأساس القانوني للتعاقد مع مقدمي الخدمات الطبية للمنتفعين بنظام التأمين الصحي الشامل.

قال الدكتور أحمد أبو طالب، رئيس اللجنة الدائمة لتسعير الخدمات الطبية بالتأمين الصحي الشامل، إن هذه اللجنة تضم فى عضويتها خبراء مصريين ودوليين ومستقلين بعضهم ممثلون لمقدمي خدمات الرعاية الصحية بالقطاع الخاص، والهيئة العامة للرعاية الصحية، وخبراء تكاليف بالمستشفيات، والمجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية والقطاع الصحي، ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وأساتذة جامعات متخصصين في حساب تكاليف الخدمات الطبية.

ولفت إلى أن ذلك يعكس قدرة هذه اللجنة على وضع أسعار عادلة للخدمات الطبية من خلال أسس علمية صحيحة، بحيث تكون هذه القوائم المرنة التي تخضع للتحديث المستمر مرجعًا للتسعير فى سوق الخدمات الطبية بمصر.

أضاف أنه لن يكون منطقيًا أن يُحدد سعر الخدمة بغير تلك اللجنة من الخبراء والمتخصصين المستقلين التي نص عليها القانون ونص على حياديتها أو يُحدد بأي آلية أخرى، ولن يكون منطقيًا أيضًا أن يُحدد كل مقدم خدمة منفردًا أسعار هذه الخدمات.

ونوه إلى أن أكبر دليل على أن قائمة أسعار الخدمات الطبية بالهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل «عادلة» أنه تم التعامل بها مع معظم المؤسسات الطبية الخاصة المُسجلة بالهيئة العامة للاعتماد والرقابة سواءً كانت مستشفيات، أو معامل تحاليل، أو مراكز أشعة، أو صيدليات.

وأوضح أنه على سبيل المثال لا الحصر، ضمت المؤسسات، مستشفى أمراض وجراحات القلب والصدر والأوعية الدموية بجامعة عين شمس، ومستشفى العربي بالمنوفية، ومعامل البرج والمختبر وألفا، إضافة إلى الشركة المصرية لتجارة الأدوية التي توفر احتياجات المنتفعين خاصة أصحاب الأمراض المزمنة والأورام بأسعار تنافسية.

وأشار إلى أن إحدى الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها اللجنة الدائمة لتسعير الخدمات الطبية في دراستها المستفيضة قبل إقرار لائحة الأسعار بالتأمين الصحي الشامل، الأسعار المعتمدة بوزارة الصحة لحساب تكلفة الخدمة في المبادرة الرئاسية للقضاء على قوائم الانتظار التي تم تنفيذ جزء كبير منها من خلال المستشفيات الخاصة.

الدكتور محمد معيط وزير المالية

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- البورصة المصرية تفقد 1.51% ختام التعاملات.. و10 شركات تفلت من الهبوط
- السيسي يوجه بسرعة الانتهاء من مكونات منظومة النقل الجماعي الجديدة
- الملا: 30 مليار جنيه استثمارات لتطوير شركات بترول القطاع العام في موازنة 2022-2023
- محمد فريد: رأس المال السوقي للبورصة ارتفع إلى 765 مليار جنيه خلال 5 سنوات
- الخير للتمويل متناهي الصغر تشتري محفظة القروض والأصول المملوكة لمؤسسة بست مقابل 19 مليون جنيه